● أخبار قصيرة

«زهرة عالي بور» رئيسة لمؤسسة الخصخصة الإيرانية

هنّأت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية «فاطمة مهاجراني»، في رسالة لها، «زهرة عالي بور» بإنتخابها رئيسة لمؤسسة الخصخصة.
وجاء في رسالة التهنئة: «أشكر الله وأحمده أننا نشهد كل يوم ارتقاء مكانة المرأة على صعيد الإدارة في البلاد».
وهنأت السيدة مهاجراني السيدة عالي بور على هذا الانتخاب اللائق والجدير والمؤشر على خبرتها وقدراتها، سائلة الباري عزوجل التوفيق والسعادة لها.
وكان وزير الاقتصاد قد أصدر قراراً بتعيين السيدة «زهرة عالي بور» رئيسة لمؤسسة الخصخصة الإيرانية.

مليارا دولار.. قيمة صادرات إيران من الحلويات والشوكولاتة

تتراوح صادرات إيران من الحلويات والشوكولاتة إلى دول المنطقة والعالم بين ١/٥ إلى ٢ مليار دولار؛ لكن التصدير الفعلي العام الماضي كان أقل بكثير من هذا الرقم وبلغ ٣٥٠ مليون دولار فقط، وهو ما يعادل ثلث السنوات السابقة.

وأفاد موقع «إكوايران»، إن الطاقة الإنتاجية السنوية لصناعة الحلويات والشوكولاتة في إيران تبلغ ٣ ملايين و٤٠٠ ألف طن؛ لكن جزءاً كبيراً من هذه القدرة لا يزال خارج الاستخدام، إذ يستخدم المنتجون حوالي مليوني طن منها فقط.وخلال حفل افتتاح المعرض الدولي الثالث والعشرين لصناعة الحلويات والشوكولاتة الإيرانية، أشار جمشيد مغازه إلى عملية الإنتاج وأسواق صادرات الحلويات والشوكولاتة الإيرانية، وقال: إنه بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بلغت صادرات هذه الصناعة نحو مليار دولار، وأظهر تحليل سوق دول المنطقة أن لدينا القدرة على تصدير ما يصل إلى ملياري دولار، بشرط أن تكون الإمكانات متاحة.كما أشار المدير التنفيذي للمعرض الدولي الثالث والعشرين لصناعة الحلويات والشوكولاتة الإيرانية إلى أن منتجات الحلويات والشوكولاتة الإيرانية لا تزال تصدر إلى الدول الأوروبية في أوروبا الشرقية. وأضاف: السبب الرئيسي لانخفاض الصادرات في هذه الصناعة هو العقوبات المفروضة على إيران، لاسيما في توريد المواد الخام، وتقلبات أسعار الصرف، وتوريد السلع الأساسية مثل السكر والزيت والدقيق والوقود والمحروقات، وكذلك تحويل الأموال.
واعتبر مغازه أن تهريب البسكويت والعلكة والشوكولاتة هي مشكلة أخرى تواجه هذه الصناعة، وقال: أكثر من ٤٠٪ حالياً من السوق المحلية الإيرانية مغطاة بالبضائع المهربة، بما في ذلك العلكة والبسكويت. وأردف: العلكة هي منتج صغير الحجم ومكلف ويبلغ حجم مبيعاتها اليومي ٢٠ مليار تومان في إيران.وقال: بعد متابعات لجنة قيادة مكافحة الإتجار بالسلع والعملة الصعبة، تمكنا من إيقاف جزء من عملية تهريب هذه البضائع إلى البلاد، والتي انخفضت الآن. وأضاف: في الوقت الحاضر، يتم استيراد بعض المواد الخام مثل الزبدة والكاكاو ومسحوق الكاكاو والأحماض الصالحة للأكل إلى البلاد.

استجابة لخفض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة

البنوك المركزية تبدأ رحلة «التيسير النقدي»

الوفاق/وكالات

بدأت رحلة «التيسير النقدي» في غالبية البنوك المركزية حول العالم، بعد أن خفّض البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية، وتبعته بذلك العديد من البنوك بما فيها دول الخليج الفارسي.
والأربعاء، خفض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى نطاق ٤/٧٥ بالمئة -٥٪، في أول قرار خفض منذ مارس/ آذار ٢٠٢٠.
ومباشرة، أعلنت البنوك المركزية في دول الخليج الفارسي خفض أسعار الفائدة بنسب متباينة لتحذو حذو الفيدرالي الأمريكي في الخفض، وسط توقعات بمزيد من التيسير النقدي في الشهور المقبلة.

وقال رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي جيروم باول للصحفيين، الأربعاء، بعد اختتام اجتماع السياسة الذي استمر يومين: «سوق العمل في حالة جيدة بالفعل، ونيتنا من خلال تحركنا اليوم هي الحفاظ عليها».
وكانت الأسواق الأمريكية والعالمية تخشى من أن تؤدي عمليات خفض بأقل من ٥٠ نقطة أساس، إلى إذكاء المخاوف من إبطاء أكبر في سوق العمل الأمريكي، المتباطئة أصلاً.
وقرر مصرف الإمارات المركزي خفض «سعر الأساس» على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس إلى ٤/٩٠٪. فيما أعلن البنك المركزي السعودي، خفض معدل إتفاقية إعادة الشراء «الريبو» ٥٠ نقطة أساس إلى ٥/٥٠٪، وخفض معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» ٥٠ نقطة أساس إلى ٥٪.
كما قرر مصرف قطر المركزي خفض أسعار الفائدة بواقع ٥٥ نقطة أساس على الإيداع وسعر فائدة الإقراض وسعر فائدة إعادة الشراء «الريبو» إلى ٥/٢٠٪ و٥/٧٠٪ و٥/٤٥٪ على التوالي.
وأعلن مصرف البحرين المركزي عن خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس من ٦/٠٠٪ إلى ٥/٥٠٪. فيما قرر بنك الكويت المركزي خفض سعر فائدة الخصم ٢٥ نقطة أساس من ٤/٢٥٪ إلى ٤٪.

ماذا يعني القرار؟

قرار خفض أسعار الفائدة يعني أن الأسواق ستشهد مزيداً من ضخ الأموال في السوق الأمريكية والعالمية على حد سواء، خاصة وأن الدولار هو عملة مدفوعات وتجارة واستثمار عالمية.

ومع خفض أسعار الفائدة على الدولار، فإن البنوك المركزية المربوطة عملتها بالدولار، وحتى تلك غير المربوطة بها، ستسير بنفس اتجاه الفيدرالي، لإبقاء جاذبية عملتها قوية أمام الدولار عبر التحرك باتجاه واحد مع حركة أسعار الفائدة على الدولار.
في هذه الحالة، تحدث عدة عوامل من شأنها تحفيز الأسواق والاستثمار، أبرزها أن العالم سيشهد مزيداً من الاقتراض بسبب تراجع أسعار الفائدة، بعد قرابة عامين ونصف على أسعار الفائدة المرتفعة.
ومزيد من الاقتراض يعني أن السيولة النقدية ستذهب إما باتجاه الاستثمار أو الاستهلاك، أو كليهما معاً، وبالمحصلة تصب في صالح زيادة الإنتاج والاستهلاك والتوظيف.
المسألة الأخرى، أن كتلة نقدية من الأموال التي كانت مودعة في البنوك من قبل أفراد وشركات وكانوا يتقاضون عليها عوائد شهرية أو سنوية ستخرج بعيداً عن البنوك، إما لاستثمارها مباشرة، أو لشراء أسهم أو ذهب.
وينطبق هذا على غالبية الأسواق العالمية التي شهدت توقعات سلبية من صندوق النقد الدولي، بشأن تباطؤ نمو اقتصاداتها خلال العام الجاري، بسبب المزاج الاقتصادي السلبي والتوترات الجيوسياسية.
الأمر الثالث، هو أن خفض أسعار الفائدة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي، ستكون إيجابية للمستثمرين، وبما أن الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر بالعالم ويشكل قرابة ٢٤ بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، فإن صحة الاقتصاد ستنعكس على الأسواق العالمية.

قرار خفض أسعار الفائدة يعني أن الأسواق ستشهد مزيداً من ضخ الأموال في السوق الأمريكية والعالمية على حد سواء، خاصة وأن الدولار هو عملة مدفوعات وتجارة واستثمار عالمية

توقعات مستقبلية

وتبقى في ٢٠٢٤ اجتماعان اثنان للفيدرالي الأمريكي، الأول في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، والثاني في ديسمبر/ كانون الأول، إذ يتوقع محللو وول ستريت أن ينفذ البنك المركزي خفضاً إضافياً على الأقل بمقدار ٢٥ نقطة أساس.
ومع فرضية خفض واحد، فإن غالبية البنوك المركزية ستتأثر بهذا الخفض، وستسير خلف الفيدرالي بقرارات مماثلة، ما يعني مزيداً من السيولة النقدية التي ستغادر البنوك نحو الأسواق. إلا أن المخاوف الأبرز الحالية، تتمثل في تصاعد المخاطر الجيوسياسية، والتي قد تزيد تعقيدات سلاسل التوريد بين الشرق والغرب.
ومن شأن هذه المخاوف أن تعطل وصول السلع إلى الأسواق النهائية وتذبذب المعروض، وبالتالي عودة التضخم التدريجي، وإعادة النظر في مسارات خفض الفائدة. فأول أداة للبنوك المركزية لكبح التضخم المرتفع هو رفع أسعار الفائدة، بهدف تقليل الاقتراض وسحب السيولة من الأسواق إلى البنوك على شكل ودائع مصرفية.
كما لم يغفل صناع السياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية عن الإشارة إلى المخاوف الجيوسياسية، وتأثيرها على إرباك قراراتهم بشأن أسعار الفائدة، والوصول إلى نسب عادلة للتضخم تتماشى مع أهداف بلدانهم.

في صعود حاد..

الذهب يسجل مستوى قياسياً جديداً عند ٢٦٠٠ دولار

بلغت أسعار الذهب مستوى قياسياً مرتفعاً عند ٢٦٠٠ دولار، الجمعة، في صعود حاد، حيث عززت احتمالات المزيد من خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة جاذبيتها وسط حالة من عدم اليقين العالمي.
وارتفع الذهب في المعاملات الفورية ٠/٧٪ إلى ٢٦٠٤/٥٠ دولار للأونصة بحلول الساعة ٠٧:٤٩ (بتوقيت غرينتش) بعد أن سجل أعلى مستوى قياسي عند ٢٦٠٩/٦٢ دولار.
وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠/٦٪ إلى ٢٦٣٠ دولار للأوقية، في حين زادت الفضة ١/١٪ إلى ٣١/١٢ دولار للأونصة.
وبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير النقدي بخفض هائل بلغ نصف نقطة مئوية، الأربعاء.
وتوقع صناع السياسات خفضاً آخر بنصف نقطة مئوية بحلول نهاية العام، ونقطة كاملة العام المقبل ونصف نقطة إضافية في عام ٢٠٢٦. وتعمل أسعار الفائدة المنخفضة على تقليص التكلفة البديلة للاحتفاظ بالذهب؛ لأنه لا يدفع أي فائدة.
وقال مدير المحفظة الأول في شركة «سبروت» لإدارة الأصول، ريان ماكنتاير: «نحن نظل إيجابيين للغاية بشأن الذهب؛ لأنه أقل ملكية بكثير في العالم الغربي، وهو أحد الأصول القليلة التي يمكنها الصمود في وجه الكثير من التهديدات المالية الموجودة حالياً».
ويجعل ضعف الدولار السبائك المقومة بالدولار أكثر جاذبية لحاملي العملات الأخرى.
وارتفعت أسعار الذهب بأكثر من ٢٦٪ حتى الآن في عام ٢٠٢٤، مع استمرار الصراعات في الشرق الأوسط وأوروبا؛ مما يزيد من حالة عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين العالميين.
وقال محلل الأسواق المالية في «كابيتال. كوم»، كايل رودا: إن هناك «بيئة شراء عند الانخفاض» في الوقت الحالي، وإن الذهب قد يتجه نحو ٢٧٠٠ إلى ٢٨٠٠ دولار خلال الأشهر الـ١٢ المقبلة؛ لكن الأسعار المرتفعة للغاية ألقت بثقلها على الطلب من تجار التجزئة في آسيا الحساسة للأسعار، حيث توقفت الصين، المستهلك الأكبر، عن استيراد الذهب من سويسرا لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات في أغسطس/ آب، بينما عرض التجار الهنود خصومات كبيرة.
وفي مكان آخر، ارتفع البلاديوم ٠/٥٪ إلى ١٠٨٥/٧٧ دولار، في حين انخفض البلاتين ٠/٣٪ إلى ٩٨٦/٠١ دولار واتجه صوب انخفاض أسبوعي.

وفقاً لبيانات المكتب البريطاني للإحصاء

دين القطاع العام يبلغ ١٠٠٪ من حجم اقتصاد بريطانيا

بلغ إجمالي دين القطاع العام البريطاني، بحسب تقديرات أولية، ١٠٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة في أغسطس/ آب الماضي، وفقاً لبيانات المكتب البريطاني للإحصاءات الوطنية.
ويعد مستوى الدين العام هو الأعلى في أكثر من ٦٠ عاماً، ونما الدين العام البريطاني الشهر الماضي بنسبة ٤/٣٪ مقارنة بنهاية أغسطس ٢٠٢٣.
وبناء على البيانات، فقد بلغ حجم الاقتراض في أغسطس الماضي ١٣/٧ مليار جنيه، وهو مستوى أعلى من تقديرات المكتب البريطاني للإحصاءات الوطنية، الذي توقع ١١/٢ مليار جنيه. وبذلك يكون حجم الاقتراض قد بلغ منذ بداية العام المالي الحالي الذي بدأ في أبريل الماضي ٦٤/١ مليار جنيه إسترليني، فيما توقع مكتب الإحصاء ٥٧/٨ مليار جنيه.
وعلق كبير الاقتصاديين في المكتب، جرانت فيتزنر، على البيانات، قائلاً: «ارتفعت عائدات ضرائب الحكومة المركزية بقوة؛ لكن الإنفاق تجاوزها، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الفوائد وزيادة الإنفاق على الخدمات العامة».
وفي يوليو الماضي، قالت وزيرة الخزانة البريطانية راشيل ريفز: إن اقتصاد المملكة في أسوأ حالاته منذ الحرب العالمية الثانية. وأشارت إلى وجود فجوة بقيمة ٢٢ مليار جنيه إسترليني في الميزانية.